إسرائيل وسيناريو انهيار النظام العنصري في جنوب إفريقيا

بقلم:
د. باسم الزبيدي ○

أعلنت 12 دولة غربية، بينها بريطانيا وكندا وفرنسا، أخيراً، عزمها فرض عقوبات تجارية على منتجات المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، في خطوة جاءت على خلفية تصاعد اعتداءات المستوطنين على القرى الفلسطينية في الأراضي المحتلة. واللافت أن لندن نفسها لم تكتف بإعلان حظر تجاري، بل ذهبت إلى وصف ما يجري في الضفة الغربية بأنه «تطهير عرقي» بالحرف، وهو توصيف نادراً ما استخدمته حكومة بريطانية رسمياً بشأن إسرائيل من قبل.

وقد أثار هذا الإعلان، الصادر عن دول ظلت عقوداً حريصة على عدم إغضاب تل أبيب، موجة من التفاؤل، وترديداً متزايداً لعبارة باتت شبه جاهزة: إن فلسطين ستصبح جنوب إفريقيا التالية، وإن إسرائيل تسير نحو المصير الذي آل إليه نظام الفصل العنصري هناك. لكن هل لهذا التفاؤل ما يبرّره فعلاً؟ وهل تكفي حزمة عقوبات تجارية محدودة، تطاول المستوطنات من دون أن تمسّ إسرائيل نفسها، لإحداث التحوّل الذي احتاجت جنوب إفريقيا إلى عقود من العزلة الشاملة كي تبلغه؟

الإجابة عن هذا السؤال تستدعي التوقف أولاً عند مغالطة كامنة في عبارة «جنوب إفريقيا التالية» نفسها، وكأن التاريخ يكرّر نفسه تلقائياً إن انتظرنا بما يكفي. الحقيقة أقسى وأكثر إفادة في آن: جنوب إفريقيا لم «تسقط» لأن العالم ملّ من مشاهدة الظلم، بل لأن حركة التحرّر هناك صنعت، بوعي وصبر استمر أربعة عقود، الشروط التي جعلت العالم عاجزاً عن الاستمرار في التغاضي. والفارق بين الانتظار السلبي والتحرر الفعلي هو بالضبط هذا الوعي الاستراتيجي. فماذا بالتحديد فعلت حركة مانديلا؟ وأي جانب من تجربتها يصلح لفلسطين كما هو؟ وأي جانب آخر يحتاج إلى إعادة اختراع، لأن العالم تغيّر والخصم يختلف؟

ولنبدأ بما ينبغي تقليده حرفياً، لأنه مازال يعمل. الدرس الأول والأخطر أن الحكومات لا تتحرّك أولاً، بل تُجَرّ مُكرَهة خلف مجتمعاتها. الكونجرس الأمريكي لم يُعاقب بريتوريا لأن رئيسها رونالد ريجان اقتنع فجأة، بل لأن حرم الجامعات الأمريكية امتلأ باعتصامات مطالبة بسحب استثمارات الجامعات، ولأن كنائس ونقابات ومجالس بلدية بأكملها قاطعت الشركات العاملة في جنوب إفريقيا سنوات قبل أن يجرؤ الكونجرس على تجاوز فيتو رئيسه. بعبارة أخرى: الضغط الشعبي من تحت هو الذي يصنع لاحقاً الغطاء السياسي من فوق. وهذا بالضبط ما نراه اليوم يتشكّل بالفعل حول فلسطين: مقاطعة يوروفيجن، توقيع أكثر من ألف فنان على عريضة، احتجاجات الجامعات، تجميد صفقات، وهو ليس «ضجيجاً» هامشياً كما يصوّره خصومه، بل بالضبط النمط الذي سبق كل تحول سياسي رسمي حصل في التاريخ الحديث. والمطلوب فلسطينياً هنا ليس اختراع شيء جديد، بل تغذية هذا الزخم القائم بالفعل: تزويده بمعلومات موثقة، بمتحدّثين مقنعين، بحملات مركّزة على أهداف اقتصادية محدّدة، بدل شعارات عامة يسهل تجاهلها.

والدرس الثاني بساطة الرسالة القاتلة. لم يكن شعار الحركة الجنوب إفريقية «إنهاء نظام معقد من التمييز البنيوي متعدد الطبقات»، بل خمس كلمات: «صوت واحد لكل إنسان». هذه البساطة هي التي جعلت طالباً أمريكياً في التاسعة عشرة لا يعرف شيئاً عن إفريقيا، يفهم القضية في ثانية واحدة ويقف إلى جانبها. القضية الفلسطينية تُروى غالباً بلغة تقنية– قانونية وتاريخية تُنتج ارتباكاً لا تعاطفاً. والرسالة التي تُختصر إلى «لا حرية بلا مساواة، ولا مساواة تحت احتلال» أقرب إلى الطراز الذي نجح، وهي فعلياً ما بدأت شبكات التضامن العالمية الشابة تتبنّاه من تلقاء نفسها حين تصف ما يحدث بكلمتي «أبارتهايد» و«إبادة» المفهومتين عالمياً بدل مصطلحات تفاوضية معقدة.

والدرس الثالث هو التحضير الجاد لـ«اليوم التالي» قبل وقوعه لا بعده. لم يكن المؤتمر الوطني الإفريقي مجرّد حركة احتجاج وهو في المنفى، بل كان يبني بصمت وعلى مدى سنوات برامج حكم بديلة وكوادر إدارية وخطاباً مطمئناً للأقلية البيضاء بأن التحرّر لن يعني انتقاماً بل مواطنة متساوية. وهذا الاطمئنان المسبق هو ما نزع فتيل أكبر ذريعة يستخدمها كل نظام قمعي لتبرير استمراره: الخوف مما سيحدُث لو رحل.

لكن من يبسّط المقارنة أكثر من اللازم يقع في فخ تجاهل ثلاثة فوارق جوهرية تفصل بريتوريا الثمانينيات عن تل أبيب اليوم. أخطرها مناخ العالم بعد «11 سبتمبر» (2011): فكلمة «شيوعية» في الثمانينيات كانت تخيف الغرب أقل بكثير مما تخيفه اليوم كلمة «إرهاب». ولهذا لم يكلّف الجناح المسلح للمؤتمر الوطني الإفريقي الحركة الكثير من شرعيتها الدولية آنذاك، بينما أي عملية مسلحة اليوم تكلّف القضية الفلسطينية جزءاً كبيراً من شرعيتها أمام الرأي العام الغربي نفسه الذي نحتاج إلى تعاطفه.

وهذا لا يعني الحكم الأخلاقي على أي خيار، بل ملاحظة استراتيجية باردة: المعركة التي يصعب على الخصم تشويهها إعلامياً هي المقاومة المدنية الجادّة وغير الشعاراتية الموثّقة والتقاضي الدولي، وهذا تحديداً ما يحقق اليوم أعلى عائد فعلي: تقرير لجنة التحقيق الأممية، دعوى جنوب إفريقيا أمام محكمة العدل الدولية، شهادات منظّمات حقوقية إسرائيلية نفسها.

والفارق الثاني، وهو الأكثر إيلاماً لأنه داخلي بحت: جنوب إفريقيا واجهت العالم بصوت واحد. المؤتمر الوطني الإفريقي كان الممثل شبه الوحيد الذي يعرفه العالم ويتعامل معه، وكان مانديلا رمزاً واحداً يسهل التماهي معه. أما فلسطين فتواجه العالم اليوم بصوتين متناقضين يتنازعان الشرعية والتمثيل، وهو ما يمنح الخصم فرصة ذهبية ليقول للعالم: من أخاطب؟ ومن يضمن أن أي اتفاق سيُحترم؟ وهذا ليس تفصيلاً هامشياً، بل جوهر معضلة التمثيل نفسها: لا يمكن استعارة نموذج التحرّر الجنوب إفريقي من دون حل معضلة التمثيل الموحد التي حلّتها جنوب إفريقيا أولاً، قبل أن تربح معركتها الدولية لا بعدها.

والفارق الثالث: إن نقطة الاستثمار الاستراتيجي الأهم للفلسطينيين وحلفائهم اليوم ليست أوروبا التي تتحرّك فعلاً، بل الداخل الأمريكي نفسه: الشارع الأمريكي الشاب، والناخبون الديمقراطيون الشباب الذين انقلب رأيهم فعلاً من التعاطف بنسبة الأغلبية إلى الرفض بنسبة الأغلبية خلال ثلاث سنوات فقط، لأن هذا بالضبط هو المكان الذي حصل فيه الانقلاب الحاسم في القصة الجنوب إفريقية: داخل الكونجرس الأمريكي نفسه لا خارجه.

خلاصة القول إن النموذج الجنوب إفريقي لا يُستورد جاهزاً، بل يُستخرج منه المبدأ ويُعاد بناؤه بأدوات هذا العصر: تغذية زخم المقاطعة الشعبية القائم فعلاً بدل الاستهانة به، وتبسيط الرسالة إلى مبدأ أخلاقي واحد لا مفاوضات تقنية، والاستثمار في الجبهة القانونية والحقوقية، وحسم مسألة التمثيل الموحد فلسطينياً، لأن كل يوم يستمر فيه الانقسام هو يوم إضافي يمنحه الفلسطينيون مجّاناً لكل من يريد تبرير استمرار الوضع القائم. ليست العقوبات التي أعلنتها 12 دولة نهاية الطريق، بل أول حجر في جدار لم يُبنَ بعد؛ وبناء ما تبقى منه ليس مهمة الآخرين، بل مهمة الفلسطينيين أنفسهم.

○ أكاديمي فلسطيني– أستاذ العلوم السياسية في جامعة بير زيت.

كيف تبدأ الحضارات في الانكسار؟

بقلم:
د. رضوان السيد ○

فاز حزب «البديل» اليميني الألماني في إحدى ولايات ألمانيا الشرقية سابقاً. وقد يتولى لأول مرة السلطة في الولاية الصغيرة بعد أن هَزم في الانتخابات المحلية الحزب «الديمقراطي المسيحي» الحاكم في البلاد. كل وسائل الإعلام الألمانية، بل والبريطانية والأمريكية، عدّت ذلك مصيبةً ما وقع مثلها في ألمانيا منذ الحرب العالمية الثانية. والطريف أنّ هذا الحزب اليميني المتطرف شديد الاعتزاز بموروثات النظام السابق بألمانيا الشيوعية في زمن الاتحاد السوفيتي. فكيف يمكن التوفيق بين الأمرين: يمين متطرف ذو تراث سوفيتي؟ وقد صوَّت له الشباب الصغار والعجائز، الذين قال كثيرٌ منهم إنهم مظلومون وتمارَسُ عليهم التفرقة من الحزبين الكبيرين: «المسيحي الديمقراطي» و«الحزب الاشتراكي».

ما علينا؛ فهذا ليس هو الموضوع الذي أريد التحدث عنه، بل الذي يستحق الحديثَ الرَّوْعُ الذي داخَلَ وسائل الإعلام الألمانية والغربية عامة، التي قال بعضها إنّ «الحضارة»؛ نعم الحضارة، الألمانية انكسرت! فهل ألمانيا حضارة؟ وإذا كانت كذلك فهل تنكسر بخسارة انتخابات محلية؟ وهل يتعلق الأمر في حدث كهذا بالحضارة أم بسياسات الحكومات، فالموجة اليمينية لا تزال تتقدم في فرنسا وفي الدول الاسكندنافية؟ والطريف مرةً ثانيةً، أو ثالثة، أن الحكومات الوسطية التي لا تزال قائمةً يشغلُها الخوف الآخَر من بوتين وروسيا الاتحادية؛ بينما يرى شباب اليمين الصاعد أن روسيا لا تستحق أن يُخافَ منها، بل إن الحكومات «البرجوازية» لا ترتاع من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بقدر ما ترتاع من التخلي والانسحاب الأمريكي التدريجي والميل –مثل اليمين الأوروبي– إلى مسالمة روسيا وتصور مستقبل أفضل معها.

في القرن التاسع عشر نشب صراع علمي، إذا صحَّ التعبير، بين الأنجلوساكسون والألمان بشأن ما يمكن تسميته «علماً»؛ ففي حين كان البريطانيون والأمريكيون يرون أن «التجريبيات» هي التي تستحق اسم «العلم»، ولأن التاريخ والفلسفة والاجتماعيات «ليست تجريبية» فهي «ليست علوماً»؛ أصرّ الألمان على أنّ الإنسانيات، التي كانوا بارزين فيها، تستحق اسم «العلوم الإنسانية»، وإن لم تتسم بالدقة التي تتسم بها العلوم الاختبارية والتجريبية والرياضية.

وفي النهاية، انتصرت مقولة «علوم الإنسان» لكن بعد أن اكتسبت كثيراً من ملامح التجريب والاختبار في إحصاءات الاجتماع والتحليل النفسي وعياداته. أما الفلسفة فداخلت الرياضيات، في حين صمد التاريخ أو «علم التاريخ». ويذهب المؤرخ الكبير آرنولد توينبي –وكان أدنى إلى وجهة نظر الألمان– إلى أنّ الفيلولوجيا هي التي جعلت التاريخ علماً والتاريخانية مذهباً في البحث العلمي.

إنّ إنجازات الألمان العظيمة في العلوم الإنسانية أو علوم الإنسان أو إنسانيات الحضارة لم تستطع الصمود في وجه طموحات الدولة الألمانية التي خاضت حروباً عدة لتوحيد البلاد، ثم أنشبت الحربين الأولى والثانية، وهما الحربان اللتان أدخلتا أمريكا إلى أوروبا ولا تزال فيها.

أوزوالد شبينجلر، المفكر الألماني صاحب كتاب «انهيار الغرب»، عدّ أن «علومَ الإنسان»، التي كشفت عن وحشيته، كانت أحد عوامل انحطاط ألمانيا، بل الغرب كله. وقد كثر استعماله مفردةَ «انكسار الحضارة»، ووجهة نظره أن العنف هو الذي يكسر الحضارة بتدميره العمران. والإنسان هو الذي يفعل ذلك من دون تردد. لكن ليس أي إنسان، بل هو إنسان الدولة. الشعب الواحد لا يصنع حضارةً مهما كان النابغون فيه كثيرين. لكن عندما تجتمع دول عدة على إشعال الحروب؛ وإن تفاوتت المسؤوليات؛ فإنّ «الحضارة» غير العنيفة التي تجمع هؤلاء الناس الذين صاروا أمماً ودولاً تنكسر.

لقد مرت الحضارة الغربية بأزمات وحروب كثيرة؛ لكن ألمانيا، التي شاركت في إشعال معظمها، ظلت الأغزر والأعمق معرفةً بأهوالها. والفرنسيون ظلوا طويلاً معارضين إعادة توحيد ألمانيا، ومعارضين أن تمتلك جيشاً، فهم على حدودها، وأكبرهم معاناة من حروبها. وهم خائفون الآن من إعادة تسليح ألمانيا جيشها وزيادة عدده بحجتين: الخطر الروسي، وتفكك «حلف الأطلسي» إذا أهملته أمريكا أو خرجت منه.

ألمانيا وفرنسا الآن، وقد ساد فيهما التوجس ومخاوف انكسار الحضارة، هما الأكبر تهدداً من اليمين الصاعد فيهما. لكنّ الفرنسيين هم الأكثر كتابةً في العقدين الأخيرين عن انهيار الغرب وانكسار الحضارة. وبالطبع، فإنّ الذي يخطر على البال أن يسارع مسؤولو الدولتين إلى التعاون لكف شرور اليمين رغم خوف الفرنسيين من قوة ألمانيا المتجددة.

الفيلسوف الأمريكي ألَسْدير ماكنتاير، المتوفى قبل 3 أعوام، أعاد في كتابه: «بعد الفضيلة.. بحث في النظرية الأخلاقية» اكتشاف مقولة أرسطو أن «العيش معاً» هو أكبر عوامل السلْم بين الأمم. وظل ماكنتاير مقتنعاً بذلك. لكنّ النظريَة لم تثبت صحتها قديماً؛ بدليل حروب اليونان وإيران، ولا حديثاً؛ بدليل الحروب بين ألمانيا وفرنسا. يقول يوهان هويزينجا مؤرخ العصور الوسطى: «صحيح أن الأمم تبني الحضارة، لكنّ الدول تهدمها!».

والطريف أخيراً أن اليمين الأوروبي الصاعد ضدّ الحرب، ويتّهم الدول ذات النزوع الإمبراطوري بإثارتها!

○ كاتب ومفكر لبناني.

أنواع الإدارة الحديثة.. الإدارة الرشيقة أنموذجا

بقلم:
د. زكريا الخنجي

تُعرف الإدارة الرشيقة بأنها فلسفة إدارية حديثة تهدف إلى تحقيق أعلى قيمة ممكنة للعميل من خلال تقليل الهدر في الموارد والوقت والجهد، وتحسين العمليات بشكل مستمر، مع التركيز على الجودة والكفاءة والسرعة في تقديم الخدمات أو المنتجات.

فالإدارة الرشيقة نهج إداري مرن يعتمد على التكيّف السريع مع المتغيرات، والتسليم التدريجي للمخرجات عبر دورات عمل قصيرة ومتكررة، بدلاً من التخطيط الشامل المسبق والتنفيذ الخطي الطويل. نشأت أصلاً في مجال تطوير البرمجيات من خلال (بيان الأجايل Agile Manifesto) عام 2001، ثم توسع تطبيقها لتشمل الإدارة العامة، والمشاريع، والموارد البشرية، وحتى الحكومات.

وهذا يعني أن هذه النوعية من الإدارة تقسم المشروع أو المشاكل إلى أجزاء فيتم تنفيذها دفعة تلو الأخرى بدلاً التسليم دفعة واحدة، إلا أن المخطط العام يكون واضحًا للجميع.

المفاهيم الأساسية

1. العمل بدورات قصيرة (Sprints)؛ تُقسَّم المشاريع إلى مراحل زمنية قصيرة (أسبوعين إلى شهر عادة)، تنتهي كل مرحلة بتسليم جزء فعلي وقابل للاستخدام من العمل.

2. التكرار والتحسين المستمر (It-eration)؛ لا يُعتبر أي تخطيط نهائيًا؛ بل يُراجَع ويُطوَّر باستمرار بناءً على النتائج والتغذية الراجعة.

3. الفرق ذاتية التنظيم (Self-organ-izing Teams)؛ تُمنح الفِرق صلاحية اتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية تنفيذ العمل، بدلًا من الاعتماد الكامل على التوجيه من الإدارة العليا.

4. التعاون المستمر مع العميل؛ يشارك العميل أو صاحب المصلحة في مراجعة العمل بشكل دوري، ما يضمن أن المخرجات تلبي الاحتياجات الفعلية.

5. الأولوية للأفراد والتفاعلات على العمليات؛ التواصل المباشر والتعاون بين أعضاء الفريق أهم من الالتزام الحرفي بالإجراءات الجامدة.

6. الشفافية والمرونة؛ تُعرض حالة العمل والتقدم بشكل واضح لجميع الأطراف عبر أدوات مثل لوحات كانبان، مع استعداد دائم لتغيير الخطط عند الحاجة.

كيفية التطبيق في المؤسسات الحكومية

هذا هو الجزء الأكثر تحديًا لأن المؤسسات الحكومية تُبنى تقليديًا على الهرمية والإجراءات الثابتة، لكن يمكن تطبيق المنهجية بشكل تدريجي، كالآتي:

1. البدء بمشاريع تجريبية صغيرة (Pilot Projects) بدلاً من تحويل الجهاز الإداري بالكامل دفعة واحدة، مثلاً تطبيق المنهجية في مشروع رقمنة خدمة واحدة.

2. تفويض صلاحيات محدودة لفرق عمل مصغّرة ضمن الأطر القانونية القائمة، من دون انتظار تعديل تشريعي شامل.

3. تقصير دورات مراجعة السياسات بحيث تُقيَّم كل 6–3 أشهر بدلاً من خطط خمسية جامدة، مع إمكانية التعديل بناءً على النتائج الفعلية.

4. استخدام لوحات عمل مرئية وأنظمة تتبع رقمية لزيادة الشفافية بين الإدارات والمواطنين، كلوحة كانبان أو غيرها.

5. تبني ثقافة (التعلم من الفشل السريع) بدلاً من تحميل المسؤولية الفردية عند كل خطأ، ما يشجع الابتكار.

6. إشراك المستفيدين (المواطنين) في مراحل التصميم، وليس فقط في الاستطلاعات بعد التنفيذ.

7. تدريب القيادات الوسطى على أدوار الميسّر بدلاً من المتحكم، وهذا غالبًا أصعب تحد ثقافي.

أمثلة واقعية: بعض الحكومات (مثل سنغافورة وبريطانيا عبر GDS – Gov-ernment Digital Service) طبّقت مبادئ الإدارة الرشيقة في مشاريع التحول الرقمي وتطوير الخدمات الحكومية الإلكترونية بنجاح ملحوظ.

كيف تتعامل الإدارة مع المشكلات؟

كيف تتعامل الإدارة الرشيقة مع مشكلة إدارية مثل: تضخم الجهاز الإداري (البطالة المقنّعة) بمعنى وجود عدد موظفين أكبر من الحاجة الفعلية للعمل، ما يزيد التكاليف من دون زيادة مقابلة في الإنتاجية؟

كيف تتعامل الإدارة الرشيقة مع مشكلة تضخم الجهاز الإداري؟

هذه مشكلة مهمة؛ لأن الإدارة الرشيقة لا تُعالجها بشكل مباشر عبر (تسريح موظفين)، فهذا قرار سياسي اقتصادي وليس منهجية إدارية، بل تعالجها بشكل غير مباشر من خلال كشف الهدر وإعادة توجيه الطاقة البشرية. إليك الآلية بالتفصيل:

1– كشف الهدر عبر الشفافية في تدفق العمل؛ في الإدارة التقليدية، يصعب معرفة من يعمل فعليًا وماذا ينتج، لأن التقييم يعتمد على الحضور أو الأقدمية. أما هذه المنهجية فتستخدم:

○ لوحات (Kanban) المرئية: توضح كل مهمة، من يعمل عليها، وما مدتها. هذا يكشف تلقائيًا الموظفين الذين ليس لديهم مهام حقيقية أو الذين تتكرر مهامهم بلا داع.

○ قياس القيمة المُسلَّمة (Value De-livered)، وهذا المبدأ يقيس (ماذا أنجز فعليًا وما الأثر الذي أحدثه) بدلاً من قياس ساعات العمل أو عدد الموظفين المشاركين، فتظهر الفجوة بين حجم الجهاز الإداري وحجم الإنتاج الفعلي.

2– إعادة هيكلة الفرق حول القيمة لا حول المسميات الوظيفية:

○ بدلاً من أقسام ثابتة (كل قسم له عدد موظفين محدد بغض النظر عن حجم العمل) تُشكَّل فرق مرنة متعددة المهام بحسب المشاريع والاحتياج الفعلي.

○ هذا يكشف الموظفين (الفائضين عن الحاجة) في أقسام معينة، ويتيح إعادة توزيعهم على فرق أخرى تحتاج إلى كفاءات، بدلاً من بقائهم في وظائف شكلية.

3– تقليص طبقات الموافقات والتسلسل الهرمي؛ جزء كبير من التضخم الإداري ناتج عن وجود طبقات وسيطة (مدير يوقّع، ثم مدير أعلى يوقّع، ثم لجنة تراجع...) لا تضيف قيمة فعلية. المنهجية تدعو إلى:

○ تفويض القرار للفريق المنفذ مباشرة.

○ إلغاء الحاجة إلى وظائف تنسيق ومراجعة وسيطة كثيرة، لأن الفريق ذاتي التنظيم يقلل الحاجة إلى هذه الطبقات.

هذا لا يسرّح أحدًا بحد ذاته، لكنه يُظهر بوضوح أي الوظائف أصبحت زائدة هيكليًا.

4– المراجعات الدورية (Retro-spectives) كأداة تشخيص مستمر؛ كل دورة عمل (Sprint) تنتهي بمراجعة، ماذا أنجزنا؟ من أسهم فعليًا؟ أين كان الهدر؟ هذا ينشأ آلية تشخيص مستمرة تكشف الفائض البشري تدريجيًا بدلاً من انتظار دراسة تنظيمية شاملة كل عدة سنوات، وهي غالبًا ما تُهمَل في القطاع الحكومي.

5– إعادة التدريب بدلاً من الاستغناء المباشر (Reskilling)؛ نظرًا إلى حساسية تسريح الموظفين سواء اجتماعيًا أو سياسيًا، تميل الإدارة الرشيقة إلى:

○ تحويل الموظفين الفائضين إلى أدوار جديدة تحتاج إليها المؤسسة (مثل: رقمنة، خدمة العملاء، تحليل بيانات) بدل تسريحهم.

○ استخدام مبدأ (الفرق متعددة المهارات) لجعل الموظف الواحد قادرًا على أداء أكثر من دور، ما يقلل الحاجة إلى عدد كبير من التخصصات الضيقة.

حدود الإدارة الرشيقة في معالجة هذه المشكلة تحديدًا

من المهم أن يكون واضحًا أن الإدارة الرشيقة أداة تشخيص وتنظيم، وليست حلاً كاملاً لمشكلة البطالة المقنّعة، لأن:

○ القرار النهائي بشأن تقليص العدد الفعلي من الموظفين ليس منهجية إدارية فقط.

○ في القطاع الحكومي، التوظيف الزائد غالبًا ما يرتبط بأسباب اجتماعية (امتصاص البطالة، المحسوبية، الاستقرار الاجتماعي)، وهذه عوامل خارج نطاق أي منهجية إدارية مهما كانت فعّالة.

○ تطبيق المنهجية الإدارية بحماس مفرط من دون معالجة هذا البعد قد يخلق مقاومة شديدة من الموظفين الذين يشعرون أن الشفافية ستُستخدم لتبرير تسريحهم، ما يُفشل التجربة كلها من البداية.

الخلاصة

الإدارة الرشيقة تمنحك الأداة التشخيصية لمعرفة أين توجد المشكلة، ويمكن أن تقدم عديدا من الحلول، ولكن يبقى القرار إداريًا، فهل تريد المؤسسة أن تفكر بهذه المنهجية أم بمنهجيات أخرى.

من أجل الاستخدام الآمن للسكوتر

بقلم:
د. نبيل العسومي

انتشرت خلال السنوات القليلة الماضية ظاهرة استخدام السكوتر وخصوصا بين الأطفال والشباب كوسيلة من وسائل النقل، وفي الوقت نفسه كوسيلة للتسلية وقضاء وقت الفراغ وخصوصا خلال الاجازات أو المواسم المختلفة؛ على سبيل المثال موسم التخييم، فهي وسيلة نقل توفر حلا مناسبا للتنقل اليومي للمشاوير القريبة والمتوسطة، فضلا عن دورها في تقليل الازدحام في بعض البلدان التي تعتمد بشكل أكبر على هذا النوع من النقل في المدن والأحياء وتقلل من التلوث فهي وسيلة نقل سهلة وطريقة قيادتها بسيطة لا تحتاج إلى تدريب أو خبرة.

إلا أن الزيادة الكبيرة في أعدادها التي اصبحنا نراها في كل مكان في الشوارع وفي الأحياء سواء السكوتر الكهربائي أو الدراجات النارية أدت إلى زيادة ملحوظة في الحوادث بحسب الاحصائيات الصادرة من الجهات المعنية، ما يستدعي تعزيز الوعي لدى مستخدمي وسائل النقل هذه وخصوصا الأطفال والشباب لحماية الناشئة من مخاطر الاستخدام غير الآمن للسكوتر والتنبيه إلى عواقبها في إطار تعزيز ثقافة السلامة المرورية باعتبارها ضرورة من ضروريات حماية الأرواح وتقليل الحوادث التي غالبا ما يكون ضحيتها من الأطفال الذين لا يدركون أهمية الالتزام بتعليمات السلامة.

ونعتقد أنه من الضروري توعية الأطفال بمخاطر حوادث السكوتر وسبل الوقاية منها من خلال الالتزام بما جاء في القرار رقم 58 لسنة 2026 بشأن المركبات وأنواعها، الذي ينظم عملية الاستخدام الأمثل والصحيح للمركبات ومنها السكوتر، والإرشادات التي يجب على مستخدميها الالتزام بها حتى لا تشكل خطرا على قائدها أو مستخدمي الطريق؛ منها التأكد قبل استخدام السكوتر من صلاحيتها ومدى أهليتها للاستخدام الآمن وأنه لا توجد اعطال بها، وعدم ركوب شخص آخر مع السائق بسبب ضيق المساحة التي لا تستوعب أكثر من راكب وهو السائق، وعدم استخدام الطرق الرئيسية والشوارع العامة التي تزيد السرعة فيها على 50 كم في الساعة، ومنع السير في الاتجاه المعاكس للمرور، كما منع القرار قيادة السكوتر الكهربائي لمن هم دون سن السابعة إلا تحت رقابة ولي الأمر .

ولا شك أن هذه الاشتراطات القانونية والفنية لاستخدام السكوترات والدراجات النارية التي وردت في القرار المذكور الذي أصدرته وزارة الداخلية يأتي في إطار حرص الوزارة على سلامة مستخدمي وسيلة النقل هذه والمحافظة على الأرواح وتأكيد دور الاسرة في متابعة الأبناء عند استخدامهم السكوتر لضمان استخدام آمن لهذه الوسيلة أثناء التنقل وخصوصا بالنسبة إلى فئة الأطفال من صغار السن لتحملهم مسؤولياتهم تجاه ابنائهم في إطار الشراكة المجتمعية حتى تكون شوارعنا وطرقاتنا آمنة وللحد من الحوادث التي تتسبب بكسور وإعاقات ووفيات في بعض الأحيان يمكن تلافيها لو التزم الجميع بأنظمة وقواعد المرور.

إن السكوتر هو وسيلة للنقل وليس للاستعراض ولفت الانتباه وعدم التقيد بالقانون ومخالفة قواعد المرور، لأن في ذلك خطرا كبيرا على سائق السكوتر ومستخدمي الطريق حتى لا يكون السكوتر سببا للحوادث والمآسي بالنسبة إلى الأفراد والعائلات في ظل تزايد أعداد مستخدميها خلال الفترة الأخيرة؛ إذ إن اسعارها تناسب إمكانيات الأفراد والعائلات، وأن اقتناءها وسياقتها لا تتطلب شروطا صعبة ولا تدريب وبإمكان أي شخص قيادتها من دون قيود، وهنا تقع المسؤولية الكبرى على أولياء الامور لتوعية فلذات أكبادهم بالقواعد المرورية الصحيحة لاستخدام السكوتر ومراقبتهم بعد شرائها حفاظا على سلامتهم وسلامة الآخرين وتجنباً لمخاطر عدم الالتزام بالقواعد المرورية التي قد تؤدي إلى الوفاة لا سمح الله.